أكدوا أن صاحب السمو لعب دوراً محوريًا في معالجة الكثير من قضايا المنطقة

نواب: ذكرى تولي سمو الأمير مقاليد الحكم مناسبة عزيزة وغالية على جميع الكويتيين

عسكر العنزي

حمد الهرشاني

طلال الجلال

عسكر: نقلة نوعية في شتى المجالات لاسيما في ملف التنمية والتطوير

الجلال: الكويت في عهده نموذج يحتذى به في الترابط والتلاحم

الهرشاني: نتعهد بالعمل البناء في مجلس الأمة لتحقيق التطلعات السامية

هنأ نواب في مجلس الأمة صاحب السمو أمير البلاد بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لتولي سموه مقاليد الحكم، مؤكدين أنها ذكرى عزيزة ومناسبة غالية على الكويتيين جميعًا.

وأضافوا أن سمو الأمير رجل دولة وصمام الأمان للكويت، حيث لعب دورًا محوريًا في معالجة الكثير من القضايا في المنطقة، ولا تزال جهوده مستمرة من أجل لم شمل البيت الخليجي.

ولفتوا إلى أن مسيرة سموه، الحافلة بالعطاء والإنجازات ومكانته البارزة وسياسته التي تعتمد على التوازن، ساهمت في اعتلاء الكويت منصات التتويج الإنساني والأممي فكما اختير الشيخ صباح قائدًا للإنسانية، اختيرت الكويت رمزًا للإنسانية.

من جهته أكد النائب عسكر العنزي أن تولي سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد مقاليد الحكم في 29 يناير من العام 2006 أحدث نقلة نوعية في شتى المجالات لا سيما في ملف التنمية والتطوير، إذ ركز سموه على مدى السنوات الماضية على تنشيط عجلة التنمية وإنجاز المشاريع الخدماتية.

وقال عسكر إن الشيخ صباح الأحمد رجل دولة وصمام أمان وله دور محوري في معالجة الكثير من القضايا في المنطقة لما يتمتع به من خبرة سياسية ودراية دبلوماسية وتحركات سموه لاحتواء الكثير من الخلافات الإقليمية والدولية حاضرة في ذاكرة المنظمات العالمية.

وأضاف «ونحن نحتفل بالذكرى الـ 14 لتولي سموه سدة الحكم نستذكر دور سموه البطولي في طي الخلافات بين الأشقاء في منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

وثمن عسكر الدور الكبير الذي يقوم به سمو الأمير محليًا وإقليميًا ودوليًا وإصراره على مد يد العون إلى المستضعفين والفقراء في العالم حتى جاءه التكريم الدولي واختارته الأمم المتحدة قائدًا للإنسانية.

وأوضح أن مسيرة سموه الحافلة بالعطاء والإنجازات ومكانته البارزة وسياسته التي تعتمد على التوازن ساهمت في اعتلاء الكويت منصات التتويج الإنساني والأممي فكما اختير الشيخ صباح قائدًا للإنسانية اختيرت الكويت رمزًا للإنسانية.

وشدد عسكر على أن ذكرى تولي سموه مقاليد الحكم تطل من نافذة الطموحات والتطلعات التي ينشدها المواطن الكويتي والتي تنبثق من جعل الكويت دولة ديمقراطية حديثة تعتمد على العلم والمعرفة ويتمتع أهلها بالحرية والمساواة في الحقوق والواجبات.

وبين أن سمو الأمير قائد فريد ومتميز استطاع بحكمته وخبرته ونظرته الثاقبة أن يحقق الأمن والاستقرار للكويت على الرغم من الفروق الصعبة والتحديات الكثيرة التي تحيط بالمنطقة.

من جهته أكد النائب طلال الجلال أن ذكرى تولي سمو أمير البلاد مقاليد الحكم هي ذكرى عزيزة على قلوب جميع الكويتيين، فقد عبر سموه بسفينة الكويت إلى بر الأمان، وتعد الكويت في عهده نموذجًا يحتذى به في الترابط والتلاحم، وحافظت الكويت على علاقتها المتميزة بكل الدول الشقيقة والصديقة.

وقال الجلال إن عهد سمو الأمير اتسم بالعديد من الإنجازات في كل المجالات، وبالنماء والرخاء والازدهار، وسيظل يوم ٢٩ يناير من كل عام هو يومًا استثنائيًا، نشكر فيه الله الذي وهب لنا أمير الإنسانية سمو الشيخ صباح الأحمد.

وأضاف أن فترة حكم سموه ومساندة سمو ولي العهد الأمين له حافلة بالازدهار والاستقرار للكويت، مشيرًا إلى دور سمو أمير البلاد في قيادة الكويت نحو بر الأمان والنأي بها عن الصراعات الإقليمية والفتن التي تشهدها المنطقة.

وأكد الجلال أن سموه لم يال جهدًا في خدمة البشرية ومساعدة الدول والشعوب المنكوبة، وامتدت أياديه البيضاء إلى شتى بقاع الأرض على الصعد كافة، لذا أستحق سموه وبجدارة لقب قائد العمل الإنساني، وحصلت الكويت في عهده على لقب مركز إنساني عالمي.

ولفت إلى أن سمو الأمير رجل دولة وصمام الأمان لبلدنا الغالي، حيث لعب دورًا محوريًا في معالجة الكثير من القضايا في المنطقة، ولا تزال جهوده مستمرة من أجل لم شمل البيت الخليجي.

بدوره هنأ النائب حمد الهرشاني سمو أمير البلاد بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لتولي سموه مقاليد الحكم.

وقال النائب حمد الهرشاني في تصريح صحفي إن مناسبة تولي سمو الأمير مقاليد الحكم تعد حدثًا تاريخيًا وعلامة فارقة في تاريخ الكويت الحديث، مؤكدًا أن سمو الأمير أحدث نقلة نوعية في شتى المجالات معتمدًا على خبرته السياسية والاقتصادية وتاريخه الدبلوماسي العريق.

وأضاف أنه في هذه المناسبة «فإننا نجدد العهد ونؤكد تمسكنا بنهج سمو الأمير واستنارتنا بمسيرته الحافلة بالعطاء والزاخرة بالإنجازات، متعهدين لسموه بالعمل البناء والتعاون في مجلس الأمة لتحقيق تطلعات سموه لرفعة الكويت».

أكدوا أنها سابقة تاريخية تردع كل من يحاول التلاعب بمقدرات الشعب

أعضاء: إدانة محكمة الوزراء لمسؤولين بـ «الصحة» بداية حقيقية لمكافحة الفساد

يوسف الفضالة

راكان النصف

النصف: حكم المحكمة يؤسس لمرحلة جديدة في ملاحقة من يعتدي على المال العام

الفضالة: «تاريخي» وهو أبلغ رد على كل من تكلم عندما فتحنا بعض الملفات

أشار حكم محكمة الوزراء بحبس الصحة الأسبق ووكيل الوزارة السابق وإلزامهم وآخرين برد مبالغ بملايين الدنانير ردود فعل نيابية واسعة، حيث أكد عدد من النواب أن الحكم يؤسس لمرحلة جديدة في ملاحقة الوزراء، واصفين الحدث بالتاريخي.

في هذا السياق اعتبر النائب راكان النصف أن حكم محكمة الوزراء، بحبس وزير الصحة الأسبق ووكيل الوزارة السابق والزامهم وآخرين برد مبالغ بملايين الدنانير، تاريخي.

وقال النصف في تصريح صحفي أمس، إن من شان هذا الحكم أن يؤسس لمرحلة جديدة في ملاحقة الوزراء والقياديين قضائيًا حال تمترسهم خلف أعضاء مجلس أمة أو متنفذين في الدولة.

ولفت إلى أن قضية شركة التأمين في الولايات المتحدة كانت محورًا رئيسيًا في الاستجواب المقدم منه إلى وزير الصحة الأسبق.

وأشار إلى أن الأضرار التي تسببت بها تلك القضية مست بالمواطنين الموقدين للعلاج في الخارج وسمعة الكويت في القطاع الصحي الأمريكي، وعلاوة على ذلك انتهكت حرمة الأموال العامة.

ودعا النصف رئيس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد إلى مراقبة أداء الوزراء حتى لا تتكرر هذه الاعتداءات على المال العام مجددًا، وأخذ تقارير الأجهزة الرقابية على محمل الجد والتي تكشف الكثير من القضايا الماسة بالأموال العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

من جهته وصف النائب يوسف الفضالة حكم محكمة الوزراء أمس بحبس وزير الصحة سابق ووكلاء في وزارة الصحة بالتاريخي، مؤكدًا انه في انتظار قراءة تفاصيل الحكم للتعليق عليه بشكل مفصل.

وأضاف الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «تعليقًا على حكم محكمة الوزراء اليوم الصادر بحق وزير صحة سابق وقياديين في الوزارة واسترداد مبلغ 81 مليون دولار لوقف النفاذ»، أقول إن هذا الحكم كارثي لا سيما وانه يتضمن عقوبة الحبس».

وأضاف «أن هذا الحكم تاريخي ويجب أن يكون ردًا على كل من تكلم عندما فتحنا بعض الملفات والقضايا التي أثارتها منذ دخولي المجلس، والقضايا التي أثارها النائب راكان النصف بالمجلس الماضي عن طريق استجوابه».

وقال الفضالة «لقد استعرضنا منذ دخولنا المجلس الحالي عددًا من القضايا ومواطن الخلل داخل وزارة الصحة»، مشيرًا إلى أن «حكم اليوم يخص قضية واحدة من هذه القضايا التي أثارها والنائب راكان النصف».

وشدد الفضالة على أنه لا يمكن أن يمر هذا الخبر مرور الكرام، مبينًا انه في انتظار الاطلاع على حيثيات الحكم للحديث عنه بإسهاب، كما أنه في انتظار صدور حكم التمييز بمحكمة الوزراء في القضية ذاتها.

الصالح: هناك 6 آلاف طلب للعمل في ديوان الخدمة المدنية

«الموارد البشرية»: الحكومة لا تملك خططًا لتوظيف الكويتيين في القطاع الخاص

جانب من اجتماع لجنة الموارد البشرية

ناقشت لجنة تنمية الموارد البشرية في اجتماعها أمس خطط وسياسات الحكومة تجاه سياسة الإحلال، ومدى التزام الجهات المعنية بتطبيقها، إضافة إلى مجموعة من الاقتراحات بقوانين بحضور ممثلين عن الخدمة المدنية والقوى العاملة.

وأوضح رئيس اللجنة النائب خليل الصالح، في تصريح صحفي في مجلس الأمة أمس، أن الاجتماع استعرض المقترحات والقوانين السابقة الخاصة بقضية التوظيف والإحلال التي تم تقديمها خلال دور الانعقاد الماضي وبحث إمكانية دمجها في قانون واحد.

وأضاف أن اللجنة ناقشت مرسوم أبناء الكويتيات الصادر في 2017 الخاص بتوظيف أبناء الكويتيات ومنحهم الأولوية في التوظيف بحسب الجهات المختصة والشروط المتفق عليها.

وبين الصالح أن الحكومة لا تملك خططا لتوظيف الكويتيين في القطاع الخاص خاصة أن هناك 6 آلاف طلب توظيف في ديوان الخدمة المدنية.

وقال إن عدد الخريجين يزداد يوما بعد يوم وبناء عليه يقف الخريج في طوابير الانتظار ما لا يقل عن سنتين ولهذا يجب إيجاد فرص حقيقية في سوق العمل.

ولفت إلى أن قضية عزوف الكويتيين عن العمل في القطاع الخاص لم تعالج حتى الآن، مشيرًا إلى أن هناك خبرًا طيبًا عن وجود 1500 وظيفة للكويتيين في القطاع المصرفي سيتم الإعلان عنها خلال الأسابيع القادمة.

واستغرب الصالح عدم وجود خطط لتشجيع الراغبين في دراسة التمريض رغم الحاجة إلى هذه المهنة كما أن جامعة الشدادية لم تضع أولوية لوجود كلية للتمريض.

وقال الصالح إن اللجنة ستعقد اجتماعًا آخر مع الجهات المختصة لبحث سبل توفير فرص عمل للكويتيين.

المويزري لإنشاء «صندوق صباح الأحمد للأيتام» تحت مظلة هيئة شؤون القصر

أعلن النائب شعيب المويزري عن تقديمه اقتراحا بقانون بإضافة مواد جديدة إلى القانون رقم (67) لسنة 1983 في شأن إنشاء الهيئة العامة لشؤون القصر.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو التالي:

(المادة الأولى)

يعاد ترتيب مواد القانون رقم (67) لسنة 1983 المشار إليه بعد إضافة مواد جديدة بأرقام (12، 13، 14، 15، 16، 17) بعد المادة (11) نصوصها كالآتي:

مادة (12):

ينشأ في الهيئة العامة لشؤون القصر صندوق يسمى (صندوق صباح الأحمد للأيتام القصّر)، يكون له شخصية اعتبارية ويتولى إدارة وتنمية الأسهم المقررة للمستفيدين وفقا لأحكام هذا القانون.

مادة (13):

الأيتام القصر هم المستفيدون من هذا الصندوق ويخصص لكل يتيم قاصر لم يبلغ سن الرشد اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون مبلغ خمسة آلاف دينار كويتي لمرة واحده فقط، وتكون على هيئة أسهم، وتودع المبالغ المخصصة في الصندوق.

مادة (14):

للصندوق أن يقبل المنح أو الإعانات أو الهدايا بشرط موافقة الهيئة ومع مراعاة أحكام المادة رقم (7) من هذا القانون، على أن توضع في الصندوق على هيئة أسهم، وتخصص الأرباح السنوية لتلك الأسهم للأيتام القصّر بعد استقطاع (30%) من الأرباح لإضافتها إلى صندوق الأجيال القادمة.

مادة (15):

تستثمر أموال الصندوق في استثمارات محدودة المخاطر، ووفق أحكام الشريعة الإسلامية.

مادة (16):

يقدم مدير عام الهيئة تقريراً سنوياً عن سير عمل الصندوق بما فيه أمواله واستثماراته إلى مجلس إدارة الهيئة، وتودع نسخة لدى مجلس الأمة.

مادة (17):

يقع باطلاً أي تصرف على حقوق المستفيد قبل بلوغه سن الرشد.

ويستحق المستفيد الأسهم وعوائدها وأي حقوق مالية أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون عند بلوغه سن الرشد، وفي حال وفاة المستفيد يستحق الورثة نصيبه حال الطلب من الصندوق.

(المادة الثانية)

يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

(المادة الثالثة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الرابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

نص الدستور الكويتي على أن الدولة تصون دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين، وكذلك رعاية النشء وحمايته.

ولما كان اليتيم القاصر قدر الله له أن يواجه الحياة وحيدا مهما كان حوله من الأهل وذوي القربى، فقد استشعر المشرع ضرورة توفير حق مجتمعي مادي يصرف للأيتام عند بلوغهم سن الرشد يساهم في تأدية واجباتهم والوفاء بمستلزماتهم، فجاءت فكرة الاقتراح بقانون بإنشاء صندوق صباح الأحمد للأيتام القصر وهم المواطنون والمواطنات الذين فقدوا والدهم ولم يبلغوا سن الرشد، وقد جاء الاقتراح بتعديل القانون رقم (67) لسنة 1983 المشار إليه بأن تضاف مواد جديدة تكون جزءاً من هذا القانون وتدخل في صلبه بحيث ينشأ صندوق يسمى (صندوق صباح الأحمد للأيتام القصّر)، يكون له شخصية اعتبارية، ويتولى إدارة وتنمية الأسهم المقررة للمستفيدين وفقاً لأحكام هذا القانون، وبتلك المادة رسخت فكرة الاقتراح على أن يكون الصندوق جزءا من الهيئة العامة لشؤون القصر ليعمل وفق أسس الهيئة وتحت مظلتها.

وجاءت المادة (13) بأن تلتزم الحكومة من إيرادات الدولة المختلفة بتخصيص لكل يتيم قاصر ولم يبلغ سن الرشد اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون مبلغ خمسة آلاف دينار كويتي تخصص مرة واحده فقط، وتكون على هيئة أسهم، وتودع المبالغ المخصصة في صندوق صباح الأحمد للأيتام القصر.

ونظمت المادة (14) آلية قبول المنح والإعانات والهدايا وكيفية توزيع الأرباح الناتجة عن استثمارها.

ونصت المادة (15) على أن تستثمر أموال الصندوق في استثمارات محدودة المخاطر، ووفق أحكام الشريعة الإسلامية، دون تحديد آلية استثمار أموال الصندوق باعتبار أن الصندوق يعمل تحت مظلة الهيئة العامة لشؤون القصر ووفقاً لقانونها على أن تكون الاستثمارات محدودة المخاطر ووفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وألزمت المادة (16) مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر بأن يقدم تقريراً سنوياً عن سير عمل الصندوق بما فيه أمواله واستثماراته إلى مجلس إدارة الهيئة، وتودع نسخة لدى مجلس الأمة.

وجاءت المادة (17) لهدف حماية أموال القصر من تصرف الولي أو الوصي في الأحوال التي يجيزها القانون، بأن يقع باطلاً أي تصرف على حقوق المستفيد قبل بلوغه سن الرشد.

ويستحق المستفيد الأسهم وعوائدها وأي حقوق مالية أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون عند بلوغه سن الرشد إلا أنه في حال وفاة المستفيد يستحق الورثة نصيبه حال الطلب من الصندوق.

وألزم هذا الاقتراح الوزير المختص بإصدار اللائحة التنفيذية خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ القانون للتعجيل في تحقيق الغاية منه.